

تحرك عاجل

اعتقال سجين رأي سعودي مرة أخرى

أُعيد اعتقال سجين الرأي محمد صالح البجادي بعد مرور ثمانية أيام على إطلاق سراحه. ويُذكر أنه أعلن إضراباً عن الطعام مرة أخرى. وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون عرضة لخطر إساءة المعاملة التي كان قد كابدها خلال إضرابه عن الطعام في مرات سابقة.

وقد أُطلق سراح محمد صالح البجادي من سجن الحائر بدون إشعار أو تفسير في 6 أغسطس/آب، ولم يكن قد أكمل مدة حكمه، ولكنه أُطلق سراحه لإتاحة الفرصة له لقضاء أسبوع عيد الفطر مع عائلته على ما يبدو. وفي نهاية الأسبوع طلبت منه السلطات استكمال بعض المعاملات الإدارية في السجن. وبعد وصوله إلى السجن مباشرة، طُلب من مرافقيه، وهم أحد أفراد عائلته واثنان من النشطاء، مغادرة المكان من دون إعطائهم أية تفاصيل أخرى. واتصل البجادي بهم في وقت لاحق وأخبرهم بأنه أُعيد احتجازه بدون إبداء أي تفسير. ولم يُسمح لعائلته بالتحدث إليه، ولكنه تواصل معها بشكل غير مباشر. وأبلغها بأنه بدأ إضراباً جديداً عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله التعسفي وعلى ظروف احتجازه.

وكان محمد صالح البجادي قد اعتُقل سابقاً بمعزل عن العالم الخارجي لمدة عشرة أشهر تقريباً، قضى معظمها في الحبس الانفرادي. وفي يوليو/تموز سُمح لأفراد عائلته بزيارته، حيث ذكروا أنه فقدَ قدرًا كبيراً من وزنه. وقد تم إطعامه قسراً عن طريق الوريد خلال سبعة أشهر على الرغم من رفضه المتكرر وشكواه من آلام المعدة، ودون أن يتلقَى معالجة طبية كافية. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه عرضة لخطر إساءة المعاملة، التي كان قد كابدها في إضراباته السابقة عن الطعام.

ويُذكر أن محمد البجادي أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم). وفي أبريل/نيسان 2012 حُكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات، مع منعه من السفر لمدة خمس سنوات أخرى. ويعتقد ناشطون أن سبب استمرار احتجازه يتعلق بتقاريره عن انتهاكات حقوق الإنسان في مراكز الاعتقال في المملكة العربية السعودية ومساعدة العديد من عائلات المعتقلين بدون تهمة على رفع دعاوى ضد وزارة الداخلية.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى إلغاء الحكم الصادر بحق محمد صالح الجبدي وإطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط لكونه سجين رأي محتجز فقط بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛
- حث السلطات على ضمان حمايته من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح له بزيارات عائلية منتظمة وبتوكيل محامين من اختياره وتوفير الرعاية الطبية التي قد يحتاجها على نحو عاجل؛
- حث السلطات على الامتناع عن اتخاذ أية تدابير عقابية ضده بسبب إضرابه عن الطعام.

يرجى إرسال المناشدات قبل 25 أكتوبر/تشرين الأول 2013 إلى :

ملك المملكة العربية السعودية	وزير الداخلية	يرجى إرسال نسخة إلى:
صاحب الجلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود	صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود	وزير العدل:
خادم الحرمين الشريفين	وزارة الداخلية	معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى
مكتب جلالة الملك	ص ب. 2933	وزارة العدل
الديوان الملكي	طريق المطار	شارع الجامعة
الرياض	الرياض 11134	الرياض 11137
المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
فاكس: +966 1 403 3125	فاكس: +966 1 403 3125 (يرجى مواصلة المحاولة)	فاكس: +966 1 401 1741
بواسطة وزارة الداخلية (يرجى مواصلة المحاولة)	المخاطبة: صاحب السمو الملكي	

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين- الدبلوماسيين المعتمدين في- بلدانكم. وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة
-------	-----------	-----------	-----------	------------	-------------------------	----------

وإذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: UA 91/11، معلومات إضافية:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/025/2013/en>

تحرك عاجل

اعتقال سجين رأي سعودي مرة أخرى

معلومات إضافية

منذ بداية عام 2012 شنت السلطات السعودية حملة واسعة النطاق لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان قضائياً، سواء من خلال المحاكم أو عن طريق التدابير التعسفية. وقد استهدفت السلطات النشطاء الذين لجأوا إلى القضاء لتحقيق الإنصاف على الانتهاكات التي ارتكبتها وزارة الداخلية وقوات الأمن أو أولئك الذين انتقدوا مثالب مؤسسات الدولة. وقد تحمّل أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، التي أنشأت في أكتوبر/تشرين الأول 2009، القسط الأكبر من قمع السلطات. ودأبت الجمعية على إعداد تقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، ساعدت عائلات العديد من المعتقلين بدون تهمة على رفع شكاوى ضد وزارة الداخلية إلى ديوان المظالم، وهو محكمة إدارية تتمتع بالولاية القضائية على النظر في الشكاوى المقدمة ضد الدولة والأجهزة الحكومية.

وقد اعتُقل محمد صالح البجادي، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية حسم، بصورة تعسفية واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي بدون تهمة مرات عدة منذ عام 2007 بسبب مساعدته لعائلات المعتقلين. وعلى مدى العقود الماضية، وباسم الأمن ومكافحة الإرهاب، اعتقلت السلطات عدداً كبيراً من الأشخاص، يُعتقد أنهم بالآلاف، بدون تهمة أو محاكمة. وقد أُطلق سراح بعضهم في غضون أيام، ووُجّهت إلى آخرين تهمة أمنية غامضة وحوكموا سرّاً أمام محاكم خاصة، بينما فقد آخرون بما يصل إلى حد الاختفاء القسري. كما قام البجادي بفضح الانتهاكات التي تقع داخل السجون ومراكز الاعتقال في السعودية. ففي ديسمبر/كانون الأول 2010، قام بتوثيق حالة تعذيب وإعدام خارج نطاق القضاء لرجل يمني في سجن "الطرفية" بمدينة القصيم.

وكان قد قُبض على محمد صالح البجادي في بريدة بمنطقة القصيم بعد ظهر يوم 21 مارس/آذار 2011، أي في اليوم التالي لاشتراكه في احتجاج نظمته عائلات المعتقلين أمام وزارة الداخلية. وقام عناصر بالزي الرسمي ورجال مقنَّعون يرتدون ملابس مدنية، يُعتقد أنهم من المديرية العامة للمباحث في وزارة الداخلية، باقتياده إلى منزله. وقالت مصادر محلية إن أفراد الأمن صادروا كتباً ووثائق وحواسيب

محمولة، ثم اقتادوه إلى مكتبه، حيث صادروا المزيد من الكتب والوثائق والحواسيب. وخلال تلك المداهمات قاموا بتصوير منزله ومكتبه من الداخل.

وخلال فترة اعتقاله، وخاصة في سجن الحائر بالرياض، مُنع أعضاء فريق الدفاع القانوني عن محمد البجادي من الاتصال به، وأُبلغوا بأن المحكمة لا تعترف بحقهم في تمثيله. ولم يُسمح لهم بحضور جلسات الاستماع التي بدأت في أغسطس/آب 2011 على الرغم من أنهم وقفوا خارج المحكمة لساعات عدة. وحضر جلسة المحاكمة التي صدر خلالها الحكم جنود بالزي العسكري الرسمي، بالإضافة إلى ممثل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومية. بيد أنه لم يتم إبلاغ عائلته أو محاميه بعقد الجلسة.

ومع أنه لم يتم إعلان لائحة الاتهام والحكم على الملاً، فإن الرسائل التي كتبها بخط يده وتم تسريبها ذكرت أنه في 10 أبريل/نيسان 2012 حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، التي أنشأت للنظر في قضايا الإرهاب والقضايا الأمنية، بالسجن لمدة أربع سنوات ومنعه من السفر لمدة خمس سنوات أخرى. وأدين البجادي بتهم المشاركة في تشكيل منظمة لحقوق الإنسان، والمساس بسمعة الدولة عبر وسائل الإعلام، ودعوة عائلات المعتقلين السياسيين إلى تنظيم الاحتجاجات والاعتصامات، والتشكيك في استقلال القضاء، وحياسة كتب محظورة.

ومنذ صدور الحكم عليه، أُدين اثنان من فريق الدفاع عنه المؤلف من ثلاثة أعضاء (وهما الدكتور محمد القحطاني والدكتور عبدالكريم الخضر) بالتهم نفسها، وحُكم عليهما بالسجن لمدة 11 سنة وثمان سنوات على التوالي في مارس/آذار ويونيو/حزيران 2013، مع منعهما من السفر. أما العضو الثالث في فريق الدفاع، وهو فوزان الحربي، فإنه يخضع للتحقيق في الوقت الراهن. كما أرغم محامي الدكتور القحطاني، وهو عبدالعزيز الحصان، على مغادرة البلاد بعد استجوابه لعدة ساعات بشأن كتابته على موقع "تويتر" حول ظروف الاعتقال التي يعيشها موكله. كما أن محامي الدكتور الخضر، وهو عبد العزيز الشبيلي، يخضع للتحقيق بشأن إهانة رجل أمن في اليوم الذي حُكم فيه الخضر. وجميع هؤلاء هم أعضاء مؤسسون ونشطاء في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية.

الاسم: محمد صالح البجادي/ذكر